

## تركيا

# «مليونية يوم النصر» في إسطنبول: «عهد جديد» للجمهورية بلون «العدالة والتنمية»

مؤكد أنه «تم طي صفحة الانقلابات وفتح صفحة العيش كامة واحدة». كذلك، شدد رئيس هيئة الأركان خلوصي أكار على أن «مجموعة من عصابة غير قانونية متغلغلة في القوات المسلحة لطخت تاريخ جيشنا المجيد وجعلت وطننا يشهد هذا العار»، مؤكداً أن «الخونة سيعاقبون أشد العقوبات».

أما رئيس «حزب الشعب الجمهوري» كمال كيليشدار أوغلو، الذي استنكر الحشد بشدة عندما ذكر اسمه ضمن قائمة الحضور، ليعود ويصق له بناءً على طلب منسق الاحتفالية، فقد أشاد بالشعب الذي «استخدم قوته في مقاومة المحاولة الانقلابية»، و«الشهداء الذين كُتبت أسماؤهم في تاريخ ديمقراطية تركيا الذهبي».

وأكد أن تركيا تعيش «عهداً جديداً... وإذا تمكنا من حماية ثقافة التفاهم والتصالح التي نشهدها اليوم، نكون قد أنشأنا بلداً جميلاً لأبنائنا».

وطالب بـ«إبعاد السياسة عن المساجد والشككات العسكرية والقضاء»، و«تطبيق نظام تعليمي قائم على التفكير والمساءلة من أجل تعزيز ديمقراطية تركيا». ورأى رئيس «حزب الحركة القومية» دولت بهتشي أن غولن «باع روحه لإبليس، وبلغت خيانتة وعداوته لتركيا والأترك أوجها»، مشيراً إلى أن «منظمة غولن التي تحمل الأطماع الصليبية، قررت استهداف قلب تركيا». الحشد أقيم تحت حراسة شديدة تولتها من البحر أربع سفن عسكرية، برفقة عدد كبير من الطائرات المروحية في سماء إسطنبول، فيما توزعت على مداخل التجمع 22 آلة أشعة ماسحة، و165 مدخلاً مزوداً بكاشف للمعادن، إضافة إلى حوالي 13000 مدني وظفوا خصيصاً لمتابعة تنظيم وأمن الحشد، من دون عناصر الشرطة والمخابرات.



أكد اردوغان انه مستعد لإعادة عقوبة الإعدام إذا أقرها البرلمان (الناضوك)

خلال خطابه مطالبة بإعادة عقوبة الإعدام، رد بأنه «سيوافق على ذلك في حال أقرها مجلس الأمة»، مضيفاً: «إذا قبل الشعب بتلك العقوبة، فستقبل الأحزاب السياسية بذلك أيضاً».

وقال إن «منطقتنا كانت ستقدم على طبق من ذهب لأطراف يعرفها الجميع لو نجح الانقلاب... نعلم جيداً تلك القوى التي تقف وراء منظمة (الداعية فتح الله) غولن الإرهابية وتدعمها، وسنحاسبها عندما يحين الوقت المناسب». ولم يفت اردوغان انتقاد ألمانيا والغرب، مذكراً بمنعه من إلقاء خطاب عبر الفيديو لمتظاهرين أترك في مدينة كولونيا، بينما «سمح للذين في جبال قنديل (حزب العمال الكردستاني) بإجراء اتصال مماثل».

من جهته، وعد رئيس الوزراء بن علي يلدريم الجماهير المحتشدة بإعادة غولن إلى تركيا لـ«يدفع ثمن ما اقترفه»، إضافة إلى «توسيع الحريات وتقليل الأعداء وزيادة الأصدقاء». أما رئيس البرلمان إسماعيل قهرمان فقد رأى أن المحتشدين «أحفاد صلاح الدين وأحفاد السلطان محمد الفاتح، وورثة دولة عظيمة حكمت العالم».

بضرورة «عدم رفع أي علم حزبي»، بينما ظهرت أعلام عدد من الدول، منها أندريجان وأفغانستان والبنانيا ومصر والجزائر والسعودية، مع حضور لعلم «الجيش السوري الحر».

اردوغان بدأ خطابه بشكر الناس التي «وقفت في وجه دبابات وطائرات الانقلابيين»، معرباً عن تعاطفه مع أهالي الـ240 شخصاً الذين قضاوا جراء الانقلاب، مشبهاً «حالة الإيمان التي تجلت في كل المدن التركية، في 15 تموز، بإيمان عند حرب الاستقلال التي بدأها مصطفى كمال».

وفي «استجابة» للجموع التي هتفت

بعد ثلاثة أسابيع على فشل الانقلاب، أكمل الرئيس التركي رجب طيب اردوغان رسم مشهد «السلطان الديموقراطي». خلال الحشد «المليونى» الذي أقيم أمس في ميدان «بني كابي» في إسطنبول، لم يترك اردوغان أي وسيلة لأختزال كافة رموز الدولة التركية والأمة الإسلامية ضمن يوم «انتصار» التاريخي.

حضرت «راية التوحيد» و«علم السلطنة العثمانية» إلى جانب العلم التركي، وحضرت صورته إلى جانب مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك، في حين استحضر رئيس مجلس الأمة التركي، اسماعيل قهرمان، صلاح الدين الأيوبي والسلطان محمد الفاتح، وسال رئيس الشؤون الدينية محمد غورمان، الله، أن «يضع الشهداء الذين قضاوا نتيجة الانقلاب إلى جانب شهداء (غزوتي) بدر وأحد».

الحشد الذي زاد عدد المشاركين فيه على مليون - وفق تقديرات إعلامية - التزم رفع الأعلام التركية، بعدما بقيت التنبيهات على مكبرات الصوت طيلة الفترة التي سبقت انطلاق الفعالية

يوجد أي أساس لتوجه الإدارة الأميركية، الذي يعتبر حقيقة تطبيق إيران للاتفاق تعني أن الاتفاق كان ناجحاً». وأضاف هنجبي: «لا يوجد لدى إيران أي سبب يجعلها تخرق الاتفاق لأنه يخدم أهدافها. كما أن تصريح الرئيس اوباما بشأن دعم الجهات الأمنية الإسرائيلية للاتفاق ليس دقيقاً. المؤسسة الأمنية في إسرائيل تعرف أن الاتفاق يؤجل تضخم إيران النووي لعشر سنوات على الأقل، ولكن في نهاية الاتفاق ستكون إيران محررة من كل القيود التي تسري عليها الآن، وستقف على عتبة التسليح النووي خلال مدة قصيرة».

وكان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، غادي ايزنكوت، الذي عاد من زيارته إلى واشنطن في اليوم نفسه الذي صدر فيه بيان وزارة الأمن، قد رأى مطلع السنة الجارية أن الاتفاق مع إيران «يحمل في طياته الكثير من المخاطر، وكذلك الكثير من الفرص»، مع الإشارة إلى أن وزارة الأمن لم يسبق أن أصدرت موقفاً رسمياً طوال المفاوضات بين القوى العظمى وإيران، ما يعني أن البيان الذي انتقد موافق الرئيس الأميركي حول الاتفاق النووي، هو الأول من نوعه بهذا الشأن.

في المقابل، رأى رئيس حزب «يوجد مستقبل»، يائير لابيد، أن «الرد الإسرائيلي يدمج بين عدم المسؤولية السياسية والمس الزائد بالعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة. لا يمكن لعامل إسرائيلي بكل بساطة مقارنة الرئيس الأميركي بمن استسلم للنازيين». كذلك وصفت النائب شيلي ييموفيتش (المعسكر الصهيوني) البيان بأنه «جامع وغير مسؤول». وأضافت: «عشية الاتفاق على المساعدات التي يحتاجها الجيش الإسرائيلي، يلحق هذا البيان ضرراً سياسياً كبيراً يلامس المنس بأمن الدولة».

بن علي يلدريم: ستتم إعادة غولن ومحاسبته

## فلسطين

# «تصفية حساب» بين «فتح» والسلطة في طولكرم!

رام الله - الأناضول

كان انقطاع التيار الكهربائي عن محافظة طولكرم، شمالي الضفة، سيبقى أزمة معيشية تخض المواطنين، لولا تحول ساحات الاحتجاج على انقطاعها إلى «مناسبة» لتصفية حسابات داخلية بين حركة «فتح» والأجهزة الأمنية التابعة للسلطة (التي تحكمها «فتح»)، فيما كان عزابها هذه المرة رئيس الوزراء الفلسطيني، رامي الحمد الله، الذي تحول من رجل تكنوقراط إلى جزء من الحالة التنظيمية المتفجرة.

ولا تعاني الضفة عموماً من مشكلات كهرباء كبيرة مثل قطاع غزة، ولكن طولكرم كانت في الأيام الماضية مسرحاً لأزمة تشابكت فيها عناوين السياسة الداخلية والاحتلال والاقتصاد. ظاهر الأزمة هو انقطاع الكهرباء عن المدينة لساعات طويلة، وصلت في بعض الأحيان إلى 15 ساعة يومياً، لكن جوهرها صراع نفوذ تعيشه «فتح» بين حين وآخر.

موجة احتجاج كبيرة شهدتها المدينة، سرعان ما خطفها سجال عناصر وكوادر «فتح» مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، فشنت بدورها حملة اعتقالات ضدهم. هذه المرة لم يكن الطقس الحار سبباً مباشراً في «تسخين» الصراع على النفوذ في

مالي عبر وزارة الحكم المحلي على بلدية طولكرم، ليصعد حدة المواجهة بين الحكومة والبلدية، بعدما رفضت الأخيرة التعاطي مع المراقب، ما تسبب في وقف رواتب أكثر من 500 موظف، خصوصاً أن تعيين المراقب أتى في أعقاب توظيف البلدية 300 موظف جديد خلال مدة قصيرة، من دون الرجوع إلى الحكومة، وهو ما رآه رئيسها تحدياً له.

وبات واضحاً حجم الصراعات التي تعيشها «فتح»، المفترض أنها مقبلة على انتخابات بلدية مقابل «حماس»، وما إن تخبو تارة حتى تستعر من جديد، في ظل التنافس المحموم بين أعضاء «المركزية» على خلافة عباس الذي دخل عامه الثالث والثمانين 83، ولا تزال لديه الرغبة في مواصلة محاربة القيادي المفصول محمد دحلان، ما جعل الضفة بمؤسساتها وبأطرها التنظيمية ساحة للمواجهة بين حليفي الأمم.

ولا يتردد رئيس السلطة في فصل أي قيادي من «فتح» يثبت تورطه في علاقة مع دحلان، رغم ما حُكي عن مصالحة بين الاثنين برغبة تركية وحديث مصري (العدد 2948 في 30 تموز)، وآخر ذلك الأنباء غير المؤكدة عن فصل النائب في المجلس التشريعي نجاة أبو بكر، وأربعة آخرين. كذلك لا يألو دحلان جهداً في تعزيز نفوذه داخل «فتح»، وحتى في المؤسسة الأمنية للسلطة.

التنظيميين الذين هاجموا الحمدالله، عبر موقع «فايسبوك».

وجذور الصراع بين خريشة والحمدالله تعود إلى حادثة اعتقال رئيس «نقابة الموظفين العموميين» بسام زكارنة (المحسوب على خريشة)، ودهم «الأمن الوقائي» منزل الأخير في شباط الماضي، وذلك بعد أيام قليلة على قرار إحالته على التقاعد من وظيفته في وزارة الأشغال العامة. لكن عضويته في «المجلس الثوري» لم تقه التهميش والإقصاء، بل بات ممنوعاً عليه الظهور على وسائل الإعلام الرسمية.

بالعودة إلى أزمة الكهرباء في طولكرم، قالت مصادر خاصة إن الحمدالله استغل الملف لإحراج بلدية المدينة المحسوبة على «إقليم فتح»، وتآليب الرأي العام ضدها. ولفقت المصادر نفسها إلى أن اتصالات مع «شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية» أجرتها السلطة لعرقلة تزويد المحافظة بخطوط قوية وإمدادات جديدة، رغم المبالغ المالية الكبيرة التي دفعتها البلدية لمد خط جديد. ويرمي الحمدالله من هذه الضغوط إلى إجبار البلدية على الانضمام إلى «شركة كهرباء الشمال» (أسست بمرسوم رئاسي 2010)، ما يعني تحديد صلاحياتها.

بعد الكهرباء، لجأ الحمدالله إلى تعيين مراقب

الضفة، بل استغل انقطاع التيار لتصفية حسابات بين عضو «المجلس الثوري» لـ«فتح» إبراهيم خريشة، من جهة، والحمدالله من جهة أخرى. وشنت أجهزة السلطة اعتقالات واسعة طالوت عناصر وكوادر من الحركة في المدينة، فيما انطلقت مظاهرات غاضبة، قبل أن تتحول إلى اعتصام مفتوح على دوار جمال عبد الناصر، احتجاجاً على الاعتقالات، التي كانت أيضاً سبباً في تقديم الاستقالات الجماعية من مختلف المناطق التنظيمية بين كوادر ومجالس الطلبة والشبيبة الفتاوية (الذراع الطلابية للحركة).

الرد لم يتوقف عند الاعتقالات، بل تعرض خريشة للضرب على أيدي أفراد الأمن، الذين رشوا عليه الغاز المسيل للدموع أثناء تصديه لاعتقال أحد الفتاويين، لينسف هذا الحادث جهود رئيس السلطة محمود عباس في تطويق الأحداث عندما أصدر قراراً بوقف الاعتقالات الجارية تحت عين العدو الإسرائيلي، والإفراج عن المعتقلين.

وعلمت «الأخبار» من مصادر خاصة أن جهاز «الأمن الوقائي»، الذي يترأسه جهاد هب الريح (تجمعه علاقة جيدة بالحمدالله)، هو الذي نفذ الاعتقالات بإيعاز من رئيس الوزراء، مؤكداً أن الاعتقالات لم تطاول أيّاً من المواطنين الذين احتجوا على أزمة الكهرباء، بل تركزت على العناصر